



البنك العربي المتحد
UNITED ARAB BANK

شروط وأحكام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت للشركات CORPORATE ONLINE BANKING TERMS AND CONDITIONS

تحكم الشروط والأحكام التالية ("الشروط والأحكام") تقديم الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت للشركات ("الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت"). و/أو الخدمات البنكية عبر الهاتف للشركات ("الخدمات البنكية عبر الهاتف"). و/أو الخدمات البنكية الأخرى على شبكة الإنترنت للشركات (ويشار إليها مجتمعة بـ "الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت") المتاحة لأي عميل حالي من الشركات ("العميل") للبنك العربي المتحد ش.م.ع ("البنك" أو "البنك العربي المتحد") من خلال أنظمة البنك وتطبيقاته المتاحة من حين لآخر.

تشمل الأعمال البنكية على شبكة الإنترنت -دون حصر- طلب وتلقي المعلومات المتعلقة بالحساب البنكي لأي عميل من الشركات، وحساب البطاقة، وأي قرض أو تسهيل أو منتج أو حساب بنكي آخر ("الحساب" أو "الحسابات")، والاطلاع على أرصدة الحساب وكشوفه، وتحميل كشوف الحساب الإلكترونية عندما تكون متاحة، وإصدار تعليمات المعاملات المتعلقة بسداد فواتير المرافق وفواتير بطاقة الائتمان وغيرها من فواتير الغير، والتحويل الداخلي والخارجي للأموال إلى أي حساب أو منه، وتفعيل البطاقات، وطلب دفاتر الشيكات، وكذلك استعمال و/أو تجديد بطاقات الهاتف المتحرك والبرامج المماثلة الأخرى، وتحديث البيانات الشخصية، والمعاملات والوظائف والخصائص الأخرى التي قد يُدخلها البنك ضمن الأعمال البنكية على شبكة الإنترنت من حين لآخر.

تمثل الشروط والأحكام جزءاً لا يتجزأ من الشروط والأحكام العامة لفتح حساب بنكي للشركات لدى البنك. ويكون للشروط المعروفة المستخدمة في الشروط والأحكام العامة لفتح حساب بنكي للشركات لدى البنك نفس المعاني عند استخدامها في هذه الشروط والأحكام، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، وإذا كان هناك تعارض بين تلك الشروط والأحكام العامة لفتح حساب بنكي للشركات وهذه الشروط والأحكام، يُعمل بهذه الشروط والأحكام المماثلة.

1- الأهلية

1-1 يمكن لأي عميل أن يتقدم بطلب للحصول على أي من أو جميع الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت والخدمات البنكية عبر الهاتف وكذلك الخدمات البنكية الأخرى على شبكة الإنترنت -إن توفرت- من خلال استكمال عملية الطلب المعني بالأعمال البنكية على شبكة الإنترنت من خلال أي من قنوات الاتصال الخاصة بالبنك من حين لآخر، التي تشمل -دون حصر- شبكة الفروع، ومركز الاتصالات، والبريد الإلكتروني، والخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، والخدمات البنكية عبر الهاتف.

1-2 لا تتاح الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت سوى لعميل يفي بمعايير الخدمات البنكية التي تُحدد من قبل البنك العربي المتحد وحسب نشرها على موقعه الإلكتروني من حين لآخر.

1-3 لأسباب أمنية ولضمان الوصول والاستخدام المتحكم بهما والقانونيين والمشروعين للخدمات البنكية عبر شبكة الإنترنت ولا سيما الخدمات البنكية عبر الهاتف، يجب أن يمتلك العميل هاتفاً متحركاً أو جهازاً ذكياً آخر يكون رقمه مسجلاً حسب الأصول لدى البنك.

1-4 يحتفظ البنك بالحق في رفض تقديم أي خدمات بنكية عبر شبكة الإنترنت لأي عميل لأي سبب وفق تقديره المطلق ودون إبداء أسباب هذا الرفض.

2- موافقة العميل

1-2 يوافق العميل على أن أي استخدام لأي خدمات بنكية على شبكة الإنترنت من قبل العميل يُشكل بشكل مطلق موافقة العميل على هذه الشروط والأحكام.

3- التوافر

1-3 يوفر البنك على أساس بذله أفضل الجهود الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت. ومع ذلك، فإن التوافر يتوقف كذلك على مزودي خدمة من الغير (بما في ذلك مزودو خدمات الاتصالات)، ويجوز أن يتعطل من حين لآخر بفعل متطلبات الصيانة الروتينية، وزيادة الطلبات على النظام، وكذلك للأسباب التي تكون خارجة عن إرادة البنك، والتي يتسبب جميعها أو جزء منها في حالات توقف توافر الخدمة.

2-3 يجوز للبنك في أي وقت أن يقوم بتعليق الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت أو أي تسهيل متاح ضمنها دون أي إخطار متى كان من اللازم أو المطلوب القيام بذلك.

3-3 يجوز للبنك في أي وقت أن يغير أو يعدل أو يستبدل أي إجراء أو نظام أو خدمة للحفاظ على مستوى محدد للتشفير والأمن والسرية للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

4-3 على البنك إبلاغ العميل بأي حالة عدم وصول طويلة أو إنهاء غير متوقع ولكنه لازم للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

5-3 يجوز للبنك تقييد أو وقف استخدام العميل للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت في أي وقت وأي سبب بموجب إخطار يُرسل إلى العميل.

6-3 على العميل في استخدامه للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت:

(أ) أن يضمن توافر حاسبه الآلي أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الآخر ولأي معدات متعلقة به ومستخدمة في الوصول إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت مع الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، وخلوها من أي فيروسات حاسب آلي أو هاتف متحرك أو جهاز ذكي آخر، وعليه بشكل مناسب حماية هذه المعدات من خلال تثبيت برمجيات أمن ومكافحة فيروسات وغيرها من البرمجيات المُحدثة.

(ب) أن يوافق على أنه في حال وصوله إلى واستخدامه الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت من خلال حاسب آلي أو هاتف متحرك أو جهاز ذكي آخر لا يملكه أو لا يكون مسجلاً بشكل قانوني باسمه، أن يقوم بذلك على مسؤوليته الكاملة.

(ج) أن يوافق على أن شبكة الإنترنت لا تمثل وسيلة موثوق بها بشكل كامل للاتصال، وأنه يقوم بالاتصال من خلال هذه الوسيلة على مسؤوليته الكاملة.

(د) أن يقبل بشكل نهائي وغير مشروط المسؤولية عن أي وكافة التعليمات دون تقييد.

(هـ) أن يتحقق بشكل منتظم من كشوف حسابه/حساباته، وإخطار البنك بوجود أي تباين.

(و) ألا يتدخل أو يضر (أو أن يحاول بأي شكل من الأشكال) التدخل أو الإضرار بأي بيانات أو برمجيات أو أمن مصاحب للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

7-3 يجوز للبنك تعليق أي خدمة بنكية على شبكة الإنترنت دون إخطار مسبق متى رأى البنك أنه من اللازم أو المطلوب القيام بذلك.

4- الوصول

1-4 للوصول إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، يجب على العميل إدخال (1) رقم هويته الشخصية السري، الذي يتألف عموماً من مجموعة من الأرقام ("هوية المستخدم")، (2) كلمة مروره الفريدة، التي تتألف عموماً من مجموعة من الحروف الهجائية والرقمية ("كلمة المرور")، (3) إن انطبق، أي عامل هوية آخر و/أو عامل إثبات ("عامل إثبات آخر") والذي يطلبه نظام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت بالبنك من حين لآخر.

2-4 في حال عدم إدخال هوية المستخدم أو كلمة المرور أو عامل الإثبات الآخر بشكل صحيح بعد الحد الأقصى لمرات الدخول التي يسمح بها نظام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، يُعلق حساب الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت الخاص بالعميل، ويكون على العميل الاتصال بالبنك لتأكيد هويته وإعادة تفعيل حساب الخدمات البنكية



على شبكة الإنترنت الخاص به.

3-4 راجع كذلك ضمن الشرط 16 (التدابير الأمنية).

5- إعادة ضبط هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الأخر

1-5 يجوز أن يتطلب نظام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت الخاص بالبنك إعادة ضبط هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الأخر الخاص بالعميل في أي وقت من خلال إخطار البنك للعميل.

2-5 يجوز للعميل في أي وقت أن يغير هوية المستخدم أو كلمة المرور أو عامل الإثبات الأخر الخاص به حسبما تجيز ذلك وظيفية منصة الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت أو خلاف ذلك من خلال الاتصال بالبنك من خلال أي من قنوات الاتصال الإلكترونية الخاصة بالبنك من حين لآخر.

6- التعليمات الصادرة عن العميل

1-6 تُعد أي تعليمات صادرة عن العميل قد تكون طلب معلومات أو تعليمات معاملة أو شكل آخر من التعليمات ("التعليمية" ومجموعة "التعليمات") - ما لم يثبت خلاف ذلك- قد أرسلت بشكل سليم ومعلوم وأصيل من قبل العميل أو نيابة عنه.

2-6 يحق للبنك الاعتماد على والتصرف وفق تعليمات بدون أي تأكيد آخر أو تحقق آخر من العميل. ولا يصدر عن البنك أي إقرار أو إيصال بتسلم تعليمات، ولا يتحقق البنك من التعليمات.

3-6 يُفوض العميل البنك بالتصرف وفق كافة التعليمات الصادرة عن العميل من خلال الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت الخاصة به، ويقبل بشكل نهائي وغير مشروط الالتزام بكافة هذه التعليمات.

4-6 في حال تعليمية تتعلق بمعاملة، يكون العميل مسؤولاً عن ضمان إدخال كافة التفاصيل المتعلقة بحساب المستفيد المقصود بشكل صحيح. ولا يكون البنك قيد أي التزام بالتحقق من هذه التفاصيل ولا يُعد مسؤولاً عن أي أموال تحول لمستفيد غير صحيح.

7- مدفوعات الفواتير

1-7 على العميل إدخال كافة المعلومات المطلوبة لإنفاذ أي مدفوعات فواتير.

2-7 على العميل أن يضمن إدخال المعلومات الصحيحة، وأي مدفوعات فواتير خاطئة للغير تنشأ عن إدخال معلومات غير صحيحة من قبل العميل تمثل مسؤولية العميل والتزاما عليه.

3-7 يؤكد العميل ويوافق على تخليه عن أي حق قد يكون له لاعتبار البنك مسؤولاً عن أي تصرف أو سهو، وأي تأخير من جانب البنك نتيجة أسباب خارجة عن إرادته في تحويل الأموال لأي طرف ثالث، مما قد يتسبب في وقف خدمة ذلك الطرف الثالث للعميل.

8- تنفيذ التعليمات من جانب البنك

1-8 التعليمات نهائية وغير قابلة للرجوع فيها ولا يجوز إلغاؤها إلا بموافقة البنك المسبقة.

2-8 لا تُنفذ التعليمات في حال وجود أموال غير مضافة و/أو أموال غير كافية لرصيد الحساب المعني لتغطية هذه التعليمات.

3-8 يجري استرجاع أي رد على تعليمية من البنك إلى العميل تتضمن معلومات حساب من نظم البنك بشكل آني، وتمثل آخر معلومات الحساب المُحدثة في وقت هذا الرد. ولا يمكن استرجاع المعلومات الأخرى المتضمنة في رد على تعليمية ما بشكل آني، ولكنها تمثل آخر المعلومات المُحدثة المتضمنة في نظم البنك.

4-8 يسعى البنك إلى تنفيذ التعليمات في أسرع وقت ممكن وعلى أساس بذل أفضل الجهود. وفي حال عدم تقديم أي تعليمات خاصة تتعلق بالتعليمية، يجوز للبنك -وفق تقديره- (أ) أن ينفذ التعليمية بأنسب الطرق، (2) أن يرفض تنفيذ التعليمية لحين تلقيه تعليمات خاصة.

5-8 فيما عدا إذا قام العميل بإخطار البنك بأي تعليمات خاصة، وعندما يقوم العميل بتقديم تعليمات متعددة فيما يتعلق بنفس الحساب في اليوم نفسه يحدد البنك الأولوية التي يقوم وفقها بتنفيذ التعليمات.

6-8 لا تتزامن دائماً تعليمية معاملة ما مع تعليمية معاملة صادرة عن العميل. وقد تستغرق تعليمات بعض المعاملات المزيد من الوقت لتنفيذها و/أو قد لا يجوز تنفيذها إلا أثناء يوم العمل وأثناء ساعات العمل العادية.

7-8 يقوم البنك بجهود معقولة لتعديل أو عدم تنفيذ أو إرجاء تنفيذ أي تعليمات متى طلب منه ذلك العميل، ويسعى البنك في سبيل القيام بذلك إلى إخطار المكتب أو الوكيل المعني أو البنوك الأخرى المماثلة. ولا يجوز للبنك أن يقبل ولا يجوز مسؤولاً عن أي رفض أو إخفاق أو إرجاء في إنفاذ (أ) إيصال تعليمية صادرة من خلال الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، أو (ب) تعليمية تكون مشروطة أو تتطلب من البنك السداد للغير قبل (أو بعد) الوقت الذي يطلب فيه البنك ذلك وفق الأصول البنكية المعتادة، ولا يتم إبطال تعليمية أو إلغاؤها إلا عند تسلم إثبات مُرضي للبنك على خصم المبالغ من الحساب/الحسابات (أو إضافتها إليها).

8-8 يجوز للبنك وفق تقديره المطلق وبدون تفسير أن يرفض تنفيذ أي تعليمية (أ) إذا تجاوزت المعاملة ذات الصلة قيمة محددة أو حداً آخر، (ب) إذا علم البنك أو اشتبه في وجود خرق للأمن، (ج) إذا توفّر للبنك سبب للاعتقاد بصور التعليمية لغرض غير قانوني أو احتيالي، أو تعارضها مع سياساته المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال (أو أي بنوك أخرى (حسب صدور التوجيهات)).

9-8 لا يتأثر تقديم التعليمية من خلال الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت في حال تعليق الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت أو إنهائها لأي سبب.

10-8 يحتفظ البنك بالحق في مطالبة العميل بتقديم تأكيد خطي أو معلومات إضافية فيما يتعلق بالتعليمية.

11-8 التعليمات المتعلقة بتحويل الأموال لحساب مملوك في دولة أجنبية (أ) تتم من خلال بنوك أخرى متعاينة ومماثلة، ولا يكون البنك مسؤولاً سوى عن التحويل المبدئي للأموال من الحساب/الحسابات، وليس للتحويل الأمامي (أو أي خطأ أو تأخير أو إخفاق في ذلك) من خلال بنوك مماثلة، ولا يكون البنك مُلزماً بالتحقق من التحويل أو إنجاز المعاملة، (ب) يجري إنجازها بعملة الدولة التي يملك فيها الحساب بصرف النظر عن كون التعليمية بعملة بديلة، ما لم يجر الاتفاق على خلاف ذلك من قبل المستفيد مع البنك المستفيد.

12-8 في غياب أي تعليمات خاصة مقدمة بشأن أي تعليمية يجوز للبنك تحويل كافة الاعتمادات بالعملة الأجنبية إلى الحساب بعملة الحساب بسعر الصرف الخاص به.

13-8 تُحول كافة تعليمات التحويل من قبل البنك الدافع إلى العملة المحلية بسعر الشراء الخاص به ما لم يكن للمدفوع له ترتيبات خاصة مع البنك الدافع.



- 8-14 يجوز للعميل الحصول على القيمة الكاملة بموجب شيك بالاطلاع أو شيك مُصدق أو حوالة برقية على حساب الصرف نتيجة القيود النافذة في دولة السداد أو على البنك الدافع أو الرسوم والأتعاب الخاصة بالبنك الدافع.
- 8-15 بالنسبة لأي تعليمات معاملات، يقوم البنك بخصم قيمة المعاملة المعنية من الحساب المعني إلى جانب الرسوم والمصروفات السارية (سواء كانت الرسوم والمصروفات الخاصة به أو رسوم أو مصروفات المراسل أو الرسوم أو المصروفات الأخرى الخاصة بالغير).
- 8-16 لا تُعد أو تصدر أي مشورة أو تأكيد خطي من قبل البنك بشأن أي تعليمة لمعاملة تصدر من خلال الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.
- 8-17 تُفيد المعاملات المُنفذة في كشف حساب يصدر عن البنك بصفة دورية أو حسبما يُقدم للعميل بناءً على طلبه.

9- أوقات توقف التنفيذ

- 9-1 تُنفذ على الفور التعليمات التي يكون فيها الحساب الدافع والمتلقي مملوكاً لدى البنك.
- 9-2 لا تُنفذ التعليمات بالعملة الأجنبية أو عندما لا يكون الحساب المتلقي مملوكاً لدى البنك إلا في حدود وقت التوقف النافذ على العملة الأجنبية و/أو المعاملة البنكية الخاصة بالغير في يوم عمل. ولا تُنفذ التعليمات المُعطاة بعد وقت التوقف لعملة و/أو معاملة بنكية خاصة بالغير في يوم عمل إلا في يوم العمل التالي.

10- حدود تعليمات المعاملات

- 10-1 تخضع تعليمات المعاملات لحدود يومية على النحو المبين في تفويض العميل أو حسب السياسات السائدة للبنك وإجراءاته وأنظمتها من حين لآخر.
- 10-2 ينشر البنك من حين لآخر ووفق تقديره أي حد يومي إجمالي أقصى نافذ بشكل عام للعميل لكافة التحويلات والمدفوعات الخارجية (سواء الداخلية أو الخارجية)، وأي حد يومي أقصى للعميل لكافة التحويلات الداخلية (بما في ذلك المدفوعات والتحويلات بين الحسابات الخاصة بالعميل وحسابات الغير مع البنك).

11- السجلات والكشوف

- 11-1 لا يصدر البنك أي إشعار أو تأكيد مطبوع فيما يتعلق بالتعليمات أو الحساب/الحسابات.
- 11-2 يجوز للعميل التحقق من كشوف حسابه/حساباته وكافة سجلات التعليمات بشأن الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.
- 11-3 يجب على العميل التحقق من هذه الكشوف والسجلات بشكل منتظم، وإشعار البنك على الفور، وفي أي حالة من الحالات خلال خمسة عشر (15) يوماً، في حالة وجود أي تباين أو نزاع. ويمثل أي تعذر عن إخطار البنك خلال خمسة عشر (15) يوماً بأي تباين أو نزاع اعتبار الكشوف والسجلات صحيحة وسليمة.
- 11-4 تمثل سجلات أي تعليمة لدى البنك في غياب الخطأ البين دليلاً دامغاً على هذه التعليمة وتكون مُلزمة للعميل.

12- الخدمات البنكية عبر الهاتف والاستجابة الصوتية التفاعلية (الاستجابة الصوتية التفاعلية)

- 12-1 يجوز للبنك وفق تقديره ومن حين لآخر أن يُتيح خدماته البنكية عبر الهاتف وخدمات التسجيل والصيانة ("الخدمات البنكية عبر الهاتف") مباشرة للاستخدام من قبل عملائه من خلال منصات الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت الخاصة به.
- 12-2 تمثل الاستجابة الصوتية التفاعلية جهاز آلي يتفاعل معه العميل عند استخدام الخدمات البنكية عبر الهاتف، وتقوم بالاستجابة لتعليمات الإثبات باللمس وتقبلها.
- 12-3 يتحمل العميل وحده مسؤولية ضمان التأمين الكامل لرقم الهوية الشخصية الخاصة بالخدمات البنكية عبر الهاتف الخاص به ("الرقم التعريفي الشخصي للخدمات البنكية عبر الهاتف")، وأي معلومات أخرى يجوز نقلها إلى العميل في هذا الصدد بمعرفة البنك، وعدم الإفصاح عنها لأي أشخاص غير مُصرح لهم أو الغير. ولا يُصرح للممثلين الشخصيين للعميل -حتى ولو صرح لهم العميل بذلك- بتلقي تفاصيل الرقم التعريفي الشخصي للخدمات البنكية عبر الهاتف. ولا يُسمح باستخدام الرقم التعريفي الشخصي للخدمات البنكية عبر الهاتف إلا للعميل ويُفصح عنها من خلال هاتف لمسي أثناء استخدام الاستجابة الصوتية التفاعلية.
- 12-4 في حال سرقة بطاقة الخصم أو فقدانها، يجب على العميل على الفور إخطار البنك لمنع الوصول إلى بطاقة الخصم الخاصة به، ولا يمكن منع الوصول إلى الاستجابة الصوتية التفاعلية أو توماتيكياً. ومع ذلك، يجب على العميل في هذه الظروف أن يُصدر تعليمة على الفور إلى البنك إذا كان من المطلوب منع الوصول إلى الاستجابة الصوتية التفاعلية. ويحتفظ البنك بالحق في طلب تأكيد خطي لهذه التعليمة. ويدرك العميل ويوافق على أن البنك لا يكون مسؤولاً عن أي إساءة استخدام من جانب أي شخص آخر في مثل هذه الحالات وعن تعذر العميل إصدار تعليمات إلى البنك لمنع الوصول إلى الاستجابة الصوتية التفاعلية.

13- الرسائل الإلكترونية

- 13-1 يجوز للبنك من حين لآخر ووفق تقديره أن يُضمن وظيفة في الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت لإرسال الرسائل الإلكترونية الآمنة وتسلمها ("الرسائل الإلكترونية").
- 13-2 يهدف البنك إلى الاستجابة لجميع الرسائل الإلكترونية المُرسلة من جانب أحد العملاء خلال يومي (2) عمل. وإذا تعذر ذلك أو لم يرغب البنك في الرد على استعلام العميل أو الالتزام بطلبه خلال هذا الحد الزمني أو على الإطلاق، يهدف البنك إلى إبلاغ العميل بذلك خلال يومي (2) عمل.
- 13-3 لا يجوز للعميل إرسال رسائل إلكترونية:

- (أ) تتعلق بمسائل توجد بشأنها وظيفة مُحددة متاحة للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت (مثل إتمام تحويل أو سداد).
- (ب) تتطلب عناية فورية.
- (ج) تمثل طلبات ذات طبيعة تعاملية.
- (د) تبلغ عن فقدان أو سرقة أي شيك أو بطاقة أو حاسب آلي أو هاتف متحرك أو جهاز ذكي آخر.
- (هـ) نيابة عن الغير أو فيما يتعلق بأي معاملات مع الغير.
- (و) تتسم بالعدوانية أو التفاهة أو غير ملائمة.

وقد يترتب على تعذر الالتزام بما تقدم إنهاء وصول العميل إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

- 13-4 يجوز للبنك أن يرسل الرسائل الإلكترونية الخاصة بالعميل بخصوص أي حساب/حسابات، أو منتج أو خدمة يقدمها البنك، بما في ذلك الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، أو أي خدمة أخرى تتصل بالخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.



14- التزامات العميل

- 1- يتحمل العميل مسؤولية ضمان إجازة قدرته على استخدام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت بالقانون النافذ عليه.
- 2- بالنسبة لأي تعليمات للمعاملات، يجب على العميل أن يضمن وجود أموال أو حدود كافية في الحساب للبنك لإجازة التعليمات وتنفيذها. وإذا جرى السحب على المكشوف من الحساب المعني لأي سبب كان، لا تُنفذ التعليمات، ويكون العميل مسؤولاً عن أي رسوم عارضة.
- 3- يتحمل العميل مسؤولية سداد الرسوم السارية للإنترنت والائتمان عبر الهاتف وغيرها من الرسوم التي يفرضا مزودو خدمات الاتصالات من الغير فيما يتعلق باستخدامه حاسبه الألي أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الأخر وفق الشروط والأحكام المتعلقة بالطرف الثالث (الغير) المذكور.

15- حقوق البنك

يحفظ البنك بالحق في تعيين أي مزود خدمة من الغير لتقديم الخدمات التي تدعم إتاحة الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت والوصول إليها.

16- التدابير الأمنية

- 1- راجع ما تقدم بالشرط 4 (الوصول).
- 2- عند الولوج إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، يكون العميل في جلسة "آمنة" يُشار إليها بمحددات الموقع <https://>. وإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك تقنية تشفير طبقة المنافذ الأمنة لتشفير المعلومات الشخصية الخاصة بالعميل قبل مغادرته لحاسبه الألي أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الأخر.
- 3- يجوز للبنك تغيير أو تعديل أو استبدال أي من أو جميع إجراءات أو نماذج أو مستويات التشفير لضمان المحافظة على معايير الأمان والسرية.
- 4- يجب على العميل الحفاظ على أمن وسرية هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الأخر وكافة معلومات الحساب الخاصة به، وأي معلومات يجري نقلها عبر الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، وأي معلومات عرضية في جميع الأوقات، واتخاذ أي خطوات تكون لازمة للحيلولة دون الوصول غير المصرح به لهذه المعلومات واستخدامها. ويجب على العميل الامتناع عن الإفصاح عن هوية المستخدم أو كلمة المرور أو عامل الإثبات الأخر الخاص به، أو أي معلومات تخص الحساب أو الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت لأي طرف ثالث، بما في ذلك موظفو البنك.
- 5- يُنصح العميل عند اختياره أي هوية مستخدم وكلمة مرور وعامل إثبات أحر بتجنب استخدام التفاصيل التي قد تكون واضحة وسهلة التخمين مثل أعياد الميلاد وأرقام الهاتف.
- 6- يجب على العميل الالتزام بأي تدابير أمنية إضافية بحسب إخطار البنك بها من حين لآخر.
- 7- يجب على العميل إخطار البنك على الفور في حال فقدانه حاسبه الألي أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الأخر أو سرقة، أو إذا وقع تغيير أو فصل في رقم الهاتف المتحرك أو الجهاز الذكي الأخر المتصل باستخدام العميل للخدمة البنكية على شبكة الإنترنت.
- 8- يجب على العميل إخطار البنك على الفور في حال فقدانه حاسبه الألي أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الأخر أو سرقة، أو إذا صار العميل على دراية أو اشتبه في أن شخصاً أحر يعرف هوية المستخدم أو كلمة المرور أو عامل الإثبات الأخر الخاص به، أو استخدم الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت سواء كان مُصرح له من قبل العميل أو لا.
- 9- يجوز مطالبة العميل بمساعدة البنك و/أو الشرطة أو الجهات المختصة الأخرى في أي تحقيقات تتعلق بحرق أمن الخدمة البنكية على شبكة الإنترنت، وفيما يتعلق بهذه التحقيقات، يجوز للبنك أن يُفصح عن معلومات تتعلق بالحساب/الحسابات للشرطة أو الجهات المختصة الأخرى للحيلولة دون وقوع خسائر أو الاستفاقة منها.
- 10- للأغراض الأمنية، يُنصح العميل:
 - (أ) بأن يقوم دائماً بتغيير هوية المستخدم (إذا سمح النظام بذلك) وكلمة المرور وعامل الإثبات الأخر الخاص به بصفة منتظمة.
 - (ب) بالامتناع تماماً عن كتابة أو تسجيل -بخلاف ذلك- هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الأخر الخاص به على نحو يمكن لأي شخص أحر فهمه.
 - (ج) بالامتناع تماماً عن تسجيل أو تخزين هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الأخر الخاص به معاً.
 - (د) بالامتناع عن الإفصاح عن هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الأخر الخاص به لأي شخص أحر بما في ذلك موظفو البنك.
 - (هـ) بالامتناع عن اختيار هوية مستخدم (إذا سمح النظام بذلك) وكلمة مرور وعامل إثبات أحر يكون من السهل تخمينها، أو تمثل تاريخ ميلاد صاحب الحساب، أو جزء يمكن فهمه من اسم صاحب الحساب، أو أي بيانات شخصية يمكن للغير الوصول إليها بسهولة، مثل رقم الهاتف المتحرك أو هاتف أحر يخص صاحب الحساب.
 - (و) بالامتناع عن تسجيل هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الأخر الخاص به على أي برمجيات تقوم بحفظها تلقائياً.
 - (ز) بالامتناع عن الوصول إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت من أي حاسب ألي متصل بشبكة محلية أو أي جهاز وصول عام للإنترنت أو نقطة وصول أو أي هاتف متحرك أو جهاز ذكي أحر، دون التأكد أولاً من عدم وجود شخص أحر يمكنه ملاحظة أو نسخ وصول صاحب الحساب أو الوصول إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت التي تبدو لصاحب الحساب.
 - (ح) بالامتناع عن الرد على الرسائل الإلكترونية التي تتطلب معلومات أمنية، حتى لو بدا أنها واردة من البنك، ولا سيما الامتناع عن الإفصاح عن هوية المستخدم أو كلمة المرور أو عامل الإثبات الأخر في أي رسالة إلكترونية أو كتابة أحر لأي شخص، بما في ذلك البنك.
 - (ط) بمجرد الولوج إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، الامتناع عن مغادرة حاسبه الألي أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الأخر بدون استخدام في أي وقت، وعدم السماح لأي شخص أحر بأن يستخدمه حتى يقوم العميل بتسجيل الخروج بالشكل المناسب. للأغراض الأمنية والمحافظة على المعلومات السرية، إذا جرى تسجيل الدخول على حاسب العميل أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الأخر من دون استخدامه لمدة زمنية محددة بحسب تحديد النظام، يقوم النظام بإتفاء الدخول ويُسجل خروج العميل من الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت تلقائياً. لاستعادة الوصول، يجب على العميل تسجيل الدخول على الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت مجدداً.
- 11- نتيجة الطبيعة المفتوحة للإنترنت لا يكون للبنك سيطرة عليها، لا يمكن للبنك أن يضمن ولا يفصل كذلك الأمان الكامل لتعليمات العميل والمعاملات والحساب من القرصنة والوصول غير المصرح به وهجمات الفيروسات وغيرها من المحاولات المتعمدة من قبل الغير لخرق أحدث الخصائص الأمنية التي تم تنفيذها.
- 12- مع مراعاة هذه الشروط والأحكام، ومع عدم المساس بحقوقه بموجب الشروط والأحكام، يتخذ البنك خطوات عملية بشكل معقول لضمان التأمين المناسب لنظمه المستخدمة في الاتصال بالخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، وإدارة المخاطر التي ينطوي عليها تشغيل نظمها والسيطرة عليها، بما في ذلك تنصيب الخصائص الأمنية



المُصممة للحفاظ على خصوصية كافة الاتصالات بين البنك والعميل وسريتها، ومع الوضع في الاعتبار القوانين والأنظمة السائدة والممارسات الجيدة السائدة في القطاع المصرفي والتي تسري من حين لآخر.

17- المسؤولية والتعويض

1-17 تُستخدم هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الآخر من قبل العميل المستخدم المُصرح له وحده، ولا يجوز الإفصاح عنها لأي طرف ثالث، ويكون العميل مسؤولاً عن أي تكاليف أو خسائر أو نفقات يتكبدها العميل والبنك نتيجة هذا الإفصاح.

2-17 يكون العميل مسؤولاً وحده عن:

(أ) كافة التكاليف أو المطالبات أو الدعاوى أو التعويضات أو الخسائر التي يتكبدها أو ي العميل للوصول إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت أو أي منصة متصلة بها واستخدامها.

(ب) أي تعليمات مُقدمة للبنك.

(ج) كافة التكاليف أو المطالبات أو الدعاوى أو التعويضات أو الخسائر المصاحبة لإبطال التعليمات أو نقضها أو إلغائها.

(د) سداد فواتير المرافق (بما في ذلك أي مدفوعات متأخرة).

(هـ) المدفوعات الخاطئة للغير وفق أي تعليمات.

(و) كافة الخسائر (بما في ذلك تعليمة بخصوص قيمة أي معاملة يجري تنفيذها بدون سلطة العميل)، وذلك إذا تصرف العميل دون أعمال العناية المعقولة أو بشكل احتيالي تسهياً لمعاملات غير مُصرح بها (ولتجنب الشك، يكون التصرف دون أعمال العناية المعقولة شاملاً تعذر مراعاة أي التزامات أمنية للعميل وردت الإشارة إليها في هذه الشروط والأحكام).

(ز) تعويله على المعلومات المتاحة عن الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

(ح) فقدان أو تلف أي بيانات أو برمجيات أو حاسب آلي أو هاتف متحرك أو جهاز ذكي آخر أو اتصالات أو معدات أخرى خاصة به بسبب استخدام العميل للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

(ط) أي فقدان أو تلف أو ضرر ينشأ نتيجة عدم التوافق بين نظم الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت وتطبيقاتها وحاسبه الآلي أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الآخر، بما في ذلك الافتقار إلى أي برمجيات أمنية من جانبه، مما قد يترتب عليه أي فقدان أو تلف أو ضرر لحاسبه الآلي أو هاتفه المتحرك أو جهازه الذكي الآخر أو حساباته.

17-3 يُؤمن العميل البنك وموظفيه ووكلاءه وممثليه والمعنيين من قبله على أساس التأمين الكامل من وضد كافة الدعاوى والمطالبات والإجراءات القانونية والطلبات والخسائر والتلفيات والأضرار (بما في ذلك الأضرار المباشرة أو غير المباشرة أو التعيية) والتكاليف والنفقات والمصروفات والضرائب والغرامات والنفقات القانونية وأي التزامات أخرى من أي طبيعة كانت مما قد يتكبده البنك أو يتجرعه نتيجة.

(أ) وصوله إلى و/أو استخدامه للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

(ب) التكاليف أو الخسائر أو النفقات التي يتكبدها البنك بفعل إدخاله معلومات غير صحيحة أو خاطئة أو احتيالية في التعليمة.

(ج) تصرفه دون أعمال العناية الواجبة أو بشكل احتيالي.

(د) الوصول إلى حسابه/حساباته من خلال الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت من قبل الغير.

(هـ) تقديم التعليمات.

(و) تصرف البنك أو تأخره في التصرف أو الامتناع عن التصرف بناءً على تعليمة والالتزام عموماً بالتزاماته أو أعمال حقوقه بموجب هذه الشروط والأحكام.

18- المسؤولية المستثناة للبنك

18-1 لا يقدم البنك أي تعهدات أو ضمانات بشأن دقة أو وظيفية أو أداء أي برمجيات تخص الغير. يمكن استخدامها فيما يتعلق بالخدمات البنكية على شبكة الإنترنت أو التطبيقات والمنصات التي تُقدم من خلالها الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

18-2 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر تنشأ نتيجة استخدام هوية المستخدم وكلمة المرور وعامل الإثبات الآخر من قبل أي أشخاص مُصرح لهم أو غير مُصرح لهم.

18-3 لا يتحمل البنك المسؤولية إذا كان العميل غير قادر على التمتع بخصوصية الوصول و/أو استخدام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، أو أي خدمات تتعلق بها نتيجة أسباب خارجة عن إرادته، بما في ذلك دون حصر عطل أي حاسب آلي أو هاتف متحرك أو جهاز ذكي آخر أو الاتصال أو الأعطال الكهربائية أو الفنية أو أعطال الشبكة أو القصور الوظيفي أو الصيانة أو الطلب الزائد على النظام أو غيرها من أشكال عدم التوافق.

18-4 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي معلومات غير صحيحة يُدخلها العميل، أو عن أي عواقب مالية وخلاف ذلك لأي معلومات غير صحيحة مُدخلة.

18-5 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي تكاليف أو خسائر أو أضرار من أي نوع كانت يتكبدها العميل نتيجة:

(أ) توفير الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

(ب) التصرف وفق تعليمة مُقدمة من قبل العميل بشكل سليم (بخلاف تعليمة جرى تلقيها بعد أن تلقى البنك مسبقاً إخطاراً بخرق أمني أو خرق أمني محتمل أو فقدان أو تغيير في الهاتف المتحرك أو جهاز ذكي آخر وكان لديه الوقت المعقول للتصرف وفقها).

(ج) تعذر التصرف وفق أي تعليمة لأي سبب خارج عن إرادة البنك.

(د) عدم توافر الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت كلياً أو جزئياً لأي سبب.

(هـ) تأخر إجازة وتنفيذ التعليمات أو عدم التصرف وفقاً لها نتيجة أسباب خارجة عن إرادة البنك.

(و) التحويل أو سداد الفواتير الجزئي أو غير الكامل أو المتأخر أو الفاشل لأي مدفوع له مُحدد نتيجة أسباب خارجة عن إرادة البنك.



(ز) وصول الغير إلى المعلومات المتعلقة بحساب/حسابات العميل (فيما عدا الحالات التي يتحصل فيها على خاصية الوصول نتيجة الإهمال الجسيم، أو التخلّف المتعمد، أو احتيال البنك، وفي هذه الحالة يكون البنك مسؤولاً فقط عن الخسارة أو الضرر المباشر للعميل، والذي كان من المتوقع في الإطار العادي للأحداث أن ينشأ عن الظروف المعنية).
(ح) تمكين العميل من الاتصال بالموقع الإلكتروني لطرف ثالث أو منصبه، أو محتويات أي موقع إلكتروني أو منصة أخرى، سواء كان موقعاً أو منصة منها اتصل العميل أو يجوز أن يتصل بها العميل، أو أي عاقبة للتصرف وفق محتويات أي موقع إلكتروني آخر أو منصة أخرى.

(ط) أي تغيير أو تعديل أو إضافة أو حذف في هذه الشروط والأحكام، أو الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، أو خدمات البنك ونظم التشغيل الخاصة به.

18-6 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير في الإرسال الداخلي لأموال مدفوعات الفواتير لأي طرف ثالث مما قد يتسبب في وقف خدمة ذلك الطرف الثالث نتيجة أسباب خارجة عن إرادته.

18-7 يُعتقد بأن أي معلومات تُقدم من قبل البنك من خلال الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت مثل معلومات الحساب دقيقة وموثوق بها عند تقديمها، ومع ذلك، لا يمكن للبنك ضمان ولا يضمن صحة هذه المعلومات وسلامتها.

18-8 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي تعويل من جانب العميل على أي معلومات مُقدمة من خلال الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت. ويعول العميل على أي من هذه المعلومات على مسؤوليته الخاصة.

18-9 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو تكاليف أو مطالبات أو تعويضات من أي نوع كانت، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية، تكبدها أو تجرّعها العميل نتيجة: (أ) عدم توافر الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت وأي خدمة أخرى تتصل بها كلياً أو جزئياً لأي سبب، بما في ذلك -دون حصر- أي مدة للصيانة الأساسية، أو التغيير الحرج، أو الإصلاحات، أو التبديل، أو تعطل النظم أو العمليات.

(ب) التصرف وفق أو تعذر التصرف أو التأخر في التصرف وفق أي تعليمية أو معالجة أي تعليمية فيما عدا النطاق الذي ينتج عن الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد، وتكون مسؤوليته قاصرة على سداد الفائدة (وعن مدة التأخير في حالة التأخير).

(ج) التصرفات أو حالات التعذر أو التأخيرات أو حالات السهو من جانب المصارف الأخرى.

(د) إرسال بيانات فاسدة من خلال الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

(هـ) أي تصرف أو خطأ أو سهو أو تعذر أو تأخير من جانب الغير فيما يتعلق بأي حساب يملكه العميل أو تعليمية أو معاملة.

(و) فيروس الحاسب الآلي أو الهاتف المتحرك أو الجهاز الذكي الآخر أو تعطل الخط أو النظام.

(ز) تعذر أي ماكينة أو نظام معالجة بيانات أو رابط إرسال.

19- الرسوم البنكية

19-1 قد يقوم البنك من حين لآخر أو قد لا يقوم وفق تقديره بفرض رسم نظير استخدام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، ويجري إخطار العملاء بتكلفتها وتنفيذها خطياً مقدماً أو خلاف ذلك من خلال أي قنوات الاتصال بالبنك مثل موقعه الإلكتروني.

19-2 تُقيد أي رسوم ومصروفات نافذة مباشرة على الحساب المعني.

19-3 تُقيد الرسوم والمصروفات المتعلقة مباشرة بمعاملة ما محل تعليمية على الحساب المعني وقت تنفيذ المعاملة.

20- الإنهاء

20-1 يجوز للعميل التوقف عن استخدام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت في أي وقت بموجب إخطار خطي يُرسل إلى البنك.

20-2 يجوز للبنك تقييد الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت أو إنهاؤها.

20-3 يجوز للبنك إنهاء الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت إذا كان العميل قد:

(أ) تعذر عليه الالتزام بالشروط والأحكام الماثلة.

(ب) تعذر عليه سداد أي مدفوعات مستحقة وفق الحساب لأي تسهيلات تمويلية مقدمة للعميل من قبل البنك وهذه الشروط والأحكام.

(ج) شارك في أي نشاط غير قانوني.

(د) أُدين بأي جريمة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

(هـ) توقف توظيفه من قبل صاحب عمله الحالي.

(و) صدر ضده أمر بالإبعاد أو المغادرة.

(ز) تقدم للإفلاس.

20-4 على البنك إعمال جهوده المعقولة لإخطار العميل بأي إنهاء.

20-5 يترتب على إنهاء علاقة الحساب الإنهاء الفوري والتلقائي للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

20-6 لا يمس إنهاء الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت إنجاز أي معاملة مقدمة قبل تاريخ سريان إنهاء استخدام العميل للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

20-7 لا يمس إنهاء الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت الحقوق والالتزامات المتراكمة للعميل قبل أي إنهاء من هذا القبيل.

21- مكافحة غسيل الأموال

تخضع كافة التسهيلات والخدمات المقدمة من قبل البنك لتقديم كافة البيانات المطلوبة من قبل العميل وفق كافة أنظمة ولوائح مكافحة غسيل الأموال النافذة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك، وإذا لم يتم الوفاء بمعايير المعلومات المذكورة، فإن البنك لا يكون قيد أي التزام ويكون له مطلق الحق في أن يرفض تقديم أي



تسهيلات وخدمات إلى العميل.

22- حقوق الملكية الفكرية

22-1 تمثل الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت ملكية للبنك، ويحتفظ البنك بكافة حقوق الملكية الفكرية الخاصة به في أي برمجيات ومستندات تتعلق بالخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، بما في ذلك أي تعديلات أو تغييرات أو إدخالات لاحقة.

22-2 أي علامات تجارية تشمل الشعارات والأسماء التجارية والأسماء الخدمية ومخططات الألوان والشعارات والتوجيهات المعروضة فيما يتعلق بالخدمات البنكية على شبكة الإنترنت مملوكة للبنك أو مُرخصة له. ولا يُؤول أي شيء ورد في الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت على أنه يمنح أي رخصة أو حق لاستخدام أي من هذه العلامات التجارية بدون الموافقة الخطية المسبقة للبنك.

22-3 يُقر العميل وبإوافق على ما يلي:

(أ) أن البنك يمنح العميل رخصة مؤقتة غير حصرية وغير قابلة للتنازل عنها لاستخدام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، ويقتصر هذا التصريح على الاستخدام القانوني المصرح به للخدمة.

(ب) عدم استخدام ملكية البنك إلا فيما يتعلق بالوصول للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت واستخدامها.

(ج) الامتناع عن إعداد أي نسخ ملكية البنك أو بيعها أو التنازل عنها أو تأجيرها تجارياً أو ترخيصها من الباطن أو حوالها بخلاف ذلك لأي شخص من الغير.

(د) عدم محاولة حل أو قلب أو العبث بالنظام أو البرمجيات المتعلقة بالخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

23- بنود متنوعة

23-1 تسري هذه الشروط والأحكام كاملة وإضافة إلى كافة الشروط والأحكام الأخرى النافذة على العميل فيما يتعلق بخدماته وتسهيلاته من البنك. ويخضع توفير كافة الخدمات والتسهيلات المقدمة من قبل البنك إلى قبول العميل لكافة الشروط والأحكام ذات الصلة. ويترتب على عدم قبول الشروط والأحكام أو مخالفتها السحب الفوري لهذه الخدمات أو التسهيلات.

23-2 من خلال استكمال عملية طلب الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت سواء في شكل ورقي أو إلكتروني، يُقر العميل بأن جميع المعلومات المقدمة من قبله صحيحة ودقيقة ومُحدثة، وأن العميل قد قرأ وفهم ووافق على الالتزام بهذه الشروط والأحكام، وتمثل عملية الطلب جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام. ويجوز للبنك في أي وقت أن يطلب أي معلومات إضافية حسبما يكون لازماً بشكل معقول، وعلى العميل أن يلتزم بدون إبطاء بأي من هذه الطلبات.

23-3 يحتفظ البنك صراحةً بالحق من حين لآخر ووفق تقديره المطلق في تعديل هذه الشروط والأحكام، وتعديل أي معلومات صادرة عن الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت وأي منصة يقوم العميل من خلالها بالوصول إلى الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت. ويجوز للبنك كذلك من حين لآخر أن يُدخل أو يُعدل أو يحذف التسهيلات أو الخدمات في إطار الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت. ويجوز أن يخضع إدخال تسهيلات أو خدمات جديدة لقبول العميل لشروط وأحكام إضافية. وتُنشر أي من هذه التعديلات والتغييرات والإدخال على الموقع الإلكتروني للبنك على النحو الذي يراه البنك مناسباً. وعلى العميل بشكل دوري أن يراجع هذه الشروط والأحكام والمعلومات الصادرة عن الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت للبقاء على دراية بأي من هذه التعديلات والتغييرات والإدخال. ويمثل الاستخدام المستمر للعميل للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت قبولاً بهذه الشروط والأحكام، وأي تعديلات وتغييرات وإدخال تتم، ما لم يُرسل إخطار خطي من قبل العميل بخلاف ذلك، وعندها يجري سحب الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت على الفور من العميل.

23-4 إذا كان أو صار أي حكم من أحكام هذه الشروط والأحكام في أي وقت من الأوقات غير قانوني أو غير سار أو غير نافذ من أي جانب من الجوانب، فإن قانونية أو سريان أو نفاذ باقي الأحكام لا يتأثر أو يُفوض بأي شكل من الأشكال جراء ذلك.

23-5 تُستخدم الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت بحسن نية ووفق هذه الشروط والأحكام.

23-6 لا يجوز إساءة استخدام الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت، ولا يجوز استخدامها لارتكاب أي شكل من أشكال الاحتيال أو عمل غير قانوني.

23-7 يجوز أن يترتب على أي خرق لهذه الشروط والأحكام من قبل العميل وفق تقدير البنك المطلق الإلغاء الفوري للخدمات البنكية على شبكة الإنترنت.

23-8 تُعد أي معلومات يُقدمها العميل صحيحة، ويحق للبنك الاعتماد عليها دون أي التزام بالتحقق من هذه المعلومات للأغراض الأمنية أو الإدارية أو أي غرض آخر. وتصبح هذه المعلومات عند تقديمها ملكية للبنك.

23-9 يجوز للبنك:

(أ) تغيير طريقة التشغيل.

(ب) يُضيف أو يُزيل أو أن يغير بشكل آخر الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت المقدمة من خلال أي من منصات الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت الخاصة به.

(ج) غلق الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت بشكل مؤقت أو دائم.

23-10 لا يُقصد من منصات الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت القيام بالتوزيع أو الاستخدام من جانب أي شخص أو جهة في أي ولاية قضائية أو دولة أخرى، متى كان هذا التوزيع أو الاستخدام متعارضاً مع القوانين أو الأنظمة المحلية.

23-11 على الرغم من أي حكم ورد بخلاف ذلك في هذه الشروط والأحكام، يلزم البنك في جميع الأوقات بالالتزام بكافة القواعد واللوائح الخاصة بأي سلطة حاكمة نافذة، بما في ذلك ودون حصر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

24- اللغة

تُتاح عملية طلب الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت وهذه الشروط والأحكام باللغتين العربية والإنجليزية. وفي حال أي تعارض بين النصين والذي يترتب عليه نزاع قانوني، تسري الترجمة باللغة العربية.

25- القانون النافذ والولاية القضائية

تخضع عملية طلب الخدمات البنكية على شبكة الإنترنت وهذه الشروط والأحكام وتُؤول وتُفسر وفق قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة. وأي نزاع ينشأ عنها يخضع للولاية القضائية الحصرية لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة.